

توازن عالمي جديد:

تحدي الزعامة

جيمس د. وولفنسون

رئيس

مجموعة البنك الدولي

خطاب أمام مجلس المحافظين

دبي، الإمارات العربية المتحدة

سبتمبر ٢٠٠٣



THE WORLD BANK

Washington, D.C.

توازن عالمي جديد :

تحدي الزعامة

جيمس د. وولفنسون

رئيس

مجموعة البنك الدولي

خطاب أمام مجلس المحافظين

دبي، الإمارات العربية المتحدة

سبتمبر ٢٠٠٣



THE WORLD BANK
Washington, D.C.



صاحب السمو الأمير، السيد الرئيس، السادة المحافظون، الضيوف
الأجلاء:

يسرني كثيرا أن أرحب بكم في مدينة دبي الرائعة هذه لحضور الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وأود أن أعرب عن تقديري العميق لدولة الإمارات العربية المتحدة، حكومة وشعبا، على حفاوتها البالغة، واستعداداتها الرائعة، والتزامها بإنجاح اجتماعاتنا.

وأود أن أشكرك، يا شيخ حمدان، على خطابك الرائع.

كما أود أن أشكرك، يا سيادة الرئيس [رئيس مجلس المحافظين] كاسبر فوليجر، على ملاحظاتك وعلى قيادتك لهذه الاجتماعات.

وأود أيضا أن أشكر صديقي، هورست كوهلر، وزملائنا في صندوق النقد الدولي، على سنة أخرى من العمل معا في شراكة وثيقة وفعالة.

المنطقة والعالم

إننا نجتمع في منطقة الشرق الأوسط للمرة الأولى – وفي لحظة بالغة الأهمية. إن أنظار العالم مسلطة على المنطقة. وهي أيضا مسلطة علينا.

إننا نجتمع، ١٨٤ دولة، ونتحمل مسؤولية إظهار روح الزعامة – وتحديد مسار واضح للتنمية والسلام.

إننا نجتمع في ظل شبح الصراع والخسارة.

إن الرعب الذي سببه الهجوم على مجمع الأمم المتحدة في بغداد محفور في الذاكرة – وقد ذكرنا به الهجوم الذي وقع أمس. إننا نحزن على سيرجيو دي ميلو، وهو محسن إنساني منقطع النظير نذر حياته للتنمية – وقد عملنا معه عن كثب في بلدان كثيرة خارجة من صراعات.

ونحزن أيضا على الدكتوراة عالية صوصة، زميلتنا في البنك التي فقدناها بسبب الإرهاب. لقد كانت مهنية ملتزمة بذلت جهدا كبيرا لرعاية زملائها في العمل. لقد كانت شخصية رائعة.

لقد زرتهما قبل بضعة أيام فقط من الهجوم. وإنني أشعر، مثلكم جميعا، بالأسى لأسر من لاقوا حتفهم، ومن جرحوا، في الانفجار. يا لأسى عالمنا حين يصبح صانعوا السلام هم المستهدفون.

إننا نكرم ذكرى سيرجيو وعالية - وجميع من ماتوا - بمواصلة عملهم.

وأستطيع أن أؤكد لكم التزام البنك بمساعدة الشعب العراقي، تماما كما عملنا لمساندة شعوب أفغانستان، والبوسنة والهرسك، وكوسوفو، وتيمور- ليست، والضفة الغربية وقطاع غزة. وإحدى نتائج جهدنا هي تقييم الاحتياجات الذي سنقدمه نحن وزملائنا في صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة لمؤتمر الجهات المانحة في الشهر القادم في مدريد. وإننا نتطلع قدما إلى المساعدة في عملية إعادة الإعمار في السنوات القادمة.

منذ أكثر من نصف قرن والبنك يعمل في هذه المنطقة. والواقع أن أول قرض قدمناه هنا كان للعراق، في عام ١٩٥٠ - لمشروع للتحكم في الفيضانات على نهري دجلة والفرات.

والمشروعات التي نساندها اليوم تمول إسكان محدودي الدخل في الأردن، والائتمان البالغ الصغر للنساء في اليمن، وبناء القدرات لإنشاء دولة جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما نساند تعاون ١٠ بلدان في حوض نهر النيل لتوفير المياه لثلاثمائة مليون نسمة اليوم - و ٦٠٠ مليون نسمة بعد ربع قرن فقط من الآن. كما نقدم مساعدات فنية تسترد تكاليفها للمملكة العربية السعودية.

والمعرفة وتبادل الأفكار عنصران رئيسيان لتعاوننا. ولهذا السبب أعددنا - بالاشتراك مع علماء وخبراء في المنطقة - تقارير جديدة عن العمالة والتجارة والمساواة بين الجنسين وأنظمة الإدارة العامة. ولهذا السبب جعلنا موقعنا على شبكة الإنترنت وما يحويه من ثروة من خبرات التنمية متاحين باللغة العربية.

إن هذه منطقة عريقة أعطت للحضارة الكثير جدا - في مجالات العلوم والرياضيات والثقافة والدين. ومع ذلك، فإنها أيضا منطقة شابة، حيث نسبة مدهشة قدرها ٦٠ في المائة من سكانها تحت سن الخامسة والعشرين.

أود أن أقدم ملاحظاتي اليوم بالذات لشباب الشرق الأوسط - والعالم.

في الأسبوع الماضي، في باريس، اجتمعت مع زعماء شباب كانوا يمثلون منظمات تضم أكثر من ١٢٠ مليون عضو في كافة أنحاء العالم. وضم الاجتماع أيضا شبابا ريفيين وأطفال شوارع، وأطفالا تيتّموا بسبب مرض الإيدز والصراع المدني، وشبابا من مجتمع الغجر المستبعد، وشبابا معوقين.

لقد اجتمعوا في سلام وفي احترام متبادل. وتساءلوا لماذا لا يستطيع جيلنا أن يفعل نفس الشيء.

وقالوا: إننا مستعدون لأن نكون جزءا من الحل، وأن نكون شركاء. ولكنهم أيضا قالوا: إننا لا نريد مستقبلا يستند إلى الاعتبارات الاقتصادية فقط - فلا بد أن يكون هناك شيء أكثر من ذلك. وتحدونا بشأن القيم والمعتقدات.

لقد شعرت أنا وزملائي بالأمل بسبب عاطفتهم ومثاليتهم. وقد دعونا أربعة ممثلين للانضمام إلينا هنا اليوم لمشاهدة التزامنا المشترك.

وقريبا سيبدأ بعض الشباب العمل في مكاتب البنك القطرية للمساعدة في استعراض المشروعات واقتراح مبادرات، مثلما هو الحال بالفعل في اليابان وبيرو. كما سنطلب إلى الحكومات تمكين الشباب من الاشتراك في مناقشات استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء. وسنجتمع في غضون ١٢ شهرا لنقيم إلى أي مدى تمكنا من المضي في شراكتنا.

سيدي الرئيس، بحلول عام ٢٠١٥، سيكون هناك ٣ بلايين شخص تحت سن الخامسة والعشرين. إنهم المستقبل. ولكن، كما قال الشباب في باريس بقوة بالغة، إنهم أيضا الحاضر.

وتوقعاتهم منا عالية.

ولكي نستجيب لهم، يجب أن نعالج القوى الأساسية التي تشكل عالمنا. من جوانب عديدة، إنها قوى تسببت في حدوث اختلال توازن.

في عالمنا الذي يضم ٦ بلايين نسمة، يمتلك بليون شخص ٨٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي، بينما يكافح بليون شخص آخر للبقاء على قيد الحياة بأقل من دولار واحد في اليوم. هذا عالم مختل التوازن.

على مدى الخمسة والعشرين عاما القادمة، سيضاف ٥٠ مليون نسمة إلى سكان البلدان الغنية. وسيضاف حوالي واحد ونصف بليون نسمة إلى سكان البلدان الفقيرة. وسيعاني الكثيرون من الفقر والبطالة، وكذلك خيبة الأمل فيما سيحدثه نظاما عالميا غير عادل. وسيغادر عدد متزايد منهم أوطانهم بحثا عن العمل. وستصبح الهجرة قضية حاسمة الأهمية لنا جميعا.

وهناك اختلال توازن آخر بين ما تنفقه البلدان الغنية على المساعدات الإنمائية - ٥٦ بليون دولار سنويا - وما تنفقه على الإعانات الزراعية - ٣٠٠ بليون دولار - وعلى الدفاع - ٦٠٠ بليون دولار. أما البلدان الفقيرة نفسها فتنفق ٢٠٠ بليون دولار على الدفاع - أي أكثر مما تنفقه على التعليم: وهو أيضا اختلال توازن كبير.

من المتوقع أن تنمو البلدان النامية بمثلي معدل نمو البلدان المتقدمة. ولكن كثيرين سيحتاجون إلى مساعدة لسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وستصبح الضغوط على البيئة والموارد الطبيعية، كالمياه، قضايا رئيسية. وسيصبح الاعتماد المتبادل أكثر وضوحا. وستزداد الفرص، ولكن ستزداد أيضا الأخطار.

قبل ثلاث سنوات، اجتمع زعماء العالم في قمة الألفية الجديدة لتقييم المستقبل. والتزموا بتخفيض أعداد الفقراء بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥. واتفقوا على الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة - بالنسبة للرعاية الصحية والتعليم والمساواة في الفرص بالنسبة للمرأة. وحددوا أهدافا للبيئة، ابتداء من الهواء الذي نتنفسه وحتى صون غاباتنا ومحيطاتنا.

وهذه أهداف رائعة. وقد تحدث زعماء كثيرون عنها باعتبارها صحيحة أخلاقيا - باعتبارها مسؤوليتنا الإنسانية، ولكن أيضا باعتبارها في صالح عالمنا.

واتفقوا على صفقة - أعلنت تفاصيلها في اجتماعات في مونتيبرغ وجوهانسبرغ.

- وعدت البلدان النامية بتقوية أنظمة الإدارة العامة، وإقامة مناخ استثمار إيجابي، وبناء أنظمة قانونية ومالية شفافة، ومكافحة الفساد.
- ووافقت البلدان المتقدمة على مساندة هذه الجهود بتعزيز بناء القدرات، وزيادة المعونات، وفتح أسواقها أمام التجارة.

وحدث اتفاق لم يسبق له مثيل على الصفقة والإجراءات المطلوبة لتنفيذها. فما هي النتائج؟

سياسات وأنظمة الإدارة العامة في البلدان النامية لم تكن أقوى أبدا مما هي عليه الآن. فالبلدان النامية، كما ذكرت، تنمو بمعدلات أسرع كثيرا من البلدان الغنية. ولكن هذه الأنباء السارة عن تقوية أنظمة الإدارة العامة يجب ألا تخفي عنا حقائق هامة أخرى. أن التقدم في مكافحة الفقر يتفاوت بشدة فيما بين المناطق.

فالصين، التي يبلغ عدد سكانها ١,٣ بليون نسمة، ستحقق معظم الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. والهند، التي يبلغ عدد سكانها بليون نسمة، تسير على الطريق نحو تحقيق الهدف الخاص بتخفيض أعداد الفقراء.

ولكن في بلدان أخرى كثيرة، لن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

أما أفريقيا جنوب الصحراء، التي يبلغ عدد سكانها ٦٠٠ مليون نسمة، فسيكون وضعها هو الأسوأ. فسيزيد، ولن ينخفض، عدد سكانها الذين يعيشون في فقر مدقع. وسيُتم نصف أطفال أفريقيا فقط المرحلة الابتدائية: وسيموت طفل من بين كل ستة أطفال قبل بلوغ سن الخامسة، كثيرون منهم بسبب مرض الإيدز.

على غرار الشباب الذين التقيت بهم في باريس، فإنني أسأل، لماذا؟

جزء من السبب هو أن الإصلاح لا يحدث بسرعة كافية في البلدان النامية. فلا يزال هناك قدر أكبر من اللازم من المحسوبية والفساد. وفي كل بلد تقريبا، من المعروف لجميع الناس أين تكمن المشاكل ومن هو المسؤول. وبصراحة، ليس

هناك قدر كاف من العمل الجريء والمنتظم ضد الفساد، ولا سيما عند مستويات النفوذ الأعلى.

ماذا عن دور البلدان المتقدمة في الصفقة العالمية؟ هنا أيضا، تحقق تقدم:

- التزامات قدمت في مونتيري بزيادة في المعونات تبلغ حوالي ١٦ بليون دولار تقريبا في السنة بحلول عام ٢٠٠٦؛
- تعهدات كبيرة بمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز والملاريا، وبمنع الصراعات وإعادة الإعمار؛ و
- تخصيص واستخدام أفضل للموارد، بما في ذلك تحسين التنسيق بين الجهات المانحة – كما اتفقنا جميعا في اجتماع روما في وقت سابق من هذا العام.

ولكن هذه الإجراءات – رغم أنها تستحق الثناء – لا تضاهي الوعود التي قدمت.

في داكار، قالت الجهات المانحة إنه لن يكون هناك مشروع سليم للتعليم الابتدائي بدون تمويل. والتزمت بمبادرة "التعليم للجميع" التي تتطلب عدة بلايين من الدولارات من التمويل الإضافي في شكل منح لفترة ٥ إلى ١٠ سنوات. ولكن اليوم، وفي إطار برنامج "المسار السريع"، تلقت سبعة بلدان فقط وعدا بالتمويل، بمبلغ إجمالي قدره ٢٠٠ مليون دولار فقط على مدى ثلاث سنوات، ويصل إلى أقل من ٥ في المائة من المائة والخمسة عشر مليون طفل غير الملتحقين بالمدارس.

وهذا التباين بين الوعود والأعمال بطبيعة الحال يدفع البلدان النامية إلى الشعور بالقلق بشأن المصدر الذي ستأتي منه الموارد الإضافية – لمساعدتها على فتح مدارس، وتعيين مدرسين، والتخطيط للتعليم الثانوي، وكذلك التعليم الابتدائي.

وهي تشعر بالقلق من أن الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الأخرى لا تأتي، ومن أن تخفيف أعباء الديون ليس كافيا، ومن أن الأموال تذهب لمعالجة أحدث أزمة أو لمكافحة المخدرات أو الإرهاب – وليس للتنمية الطويلة الأمد. وهي

تشعر بالقلق من أن النصف فقط من تدفقات المعونات الحالية يصل فعلا إليها في شكل تحويلات نقدية لبرامجها. وهي تشعر بالقلق لأن مدفوعات سداد الديون تشل قدرتها على النمو. وتشعر البلدان النامية بأنها بذلت جهودا هامة للوفاء بجانبها من الصنفقة العالمية. ولكنها لا ترى وفاء كافيا بالوعود من الجانب الآخر.

والمأزق الذي حدث في الآونة الأخيرة في كانكون يعتبر مثالا وثيق الصلة بالموضوع. فثلثا فقراء العالم يعتمدون على الزراعة لكسب أرزاقهم. وكما ترى البلدان النامية، فقد قدمت البلدان الغنية مقترحات لم تستجب لمطالبها الرئيسية في هذا المجال البالغ الأهمية. ووجدت أيضا أن طريقة المفاوضات التي لا يتوقع منها بموجبها سوى الاستجابة لمقترحات البلدان الغنية أمر غير مقبول.

في كانكون، أشارت البلدان النامية إلى تصميمها على المطالبة بتوازن جديد. وأشارت إلى أنه يجب أن يكون هناك توازن أكبر بين الأغنياء والأقوياء، وبين الفقراء والكثيри العدد. وأشارت إلى أنه لكي يسود السلام وتتحقق التنمية القابلة للاستمرار، يجب أن تكون هناك مجموعة مختلفة من الأولويات. ويجب أن يكون هناك قدر أكبر من التعاون.

والحقيقة هي أن المعونات اليوم وصلت إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق. فقد هبطت من ٠,٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في أوائل الستينيات إلى حوالي ٠,٢٢ في المائة حاليا. ويحدث هذا في وقت لم تكن فيه الدخول في البلدان المتقدمة أعلى مما هي عليه الآن.

وعلى أساس هذه الخلفية، ألقى البنك نظرة فاحصة على كيفية إسراع خطى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة - من خلال سياسات أفضل، واستخدام أكثر فعالية للمعونات، ومستويات معونة أعلى. واستنادا إلى الخطط الحالية وجد تحليلنا أنه:

- أولا، تستخدم المعونات بقدر أكبر من الفعالية اليوم أكثر من أي وقت مضى - بسبب التحسينات في كثير من البلدان النامية وبسبب التحسينات في تخصيص وإدارة المساعدات الإنمائية.

- ثانياً، يمكن للبلدان النامية بسهولة استيعاب مثلي المبلغ الإضافي وقدره ١٦ بليون دولار سنويا الذي وعد بتقديمه في مونتييري لعام ٢٠٠٦.

وهذا تقدير متحفظ. والمعونات الإضافية التي تبلغ ٥٠ بليون دولار سنويا – والتي اقترحها [وزير الخزانة] غوردون براون – يمكن أن تستخدم استخداما فعالا بسرعة كبيرة.

واحتمال توفير هذا التمويل سيشجع البلدان النامية على إجراء إصلاحات أسرع. فالأرجح أن يتخذ الزعماء إجراءات إذا عرفوا أن الموارد آتية بالتأكيد على أساس منتظم. وهم لن يتحركوا إذا لم يكن ممكنا ضمان التمويل ومنافع الإصلاح.

ولا يقل عن ذلك أهمية اتخاذ إجراءات بشأن التجارة. فليس من باب الاتساق التبشير بمنافع التجارة الحرة ثم الاحتفاظ بأكثر الإعانات والحوافز تحديدا بالنسبة للسلع التي تتمتع فيها البلدان الفقيرة بميزة نسبية. ويجب على البلدان النامية أيضا أن تساعد نفسها في هذا المجال، حيث أنها تدفع تعريفات كبيرة في التجارة بين الجنوب والجنوب.

إن استعادة التوازن إلى عالمنا لن يتحقق ما لم تبذل جهود جدية لبناء قدر أعظم من الفهم الشعبي لأهمية الفقر وعدم المساواة. لقد نشأ جيلي وهو يعتقد أن هناك عالمين – من يملكون ومن لا يملكون – وأنهما، إلى حد كبير، منفصلان تماما. وقد كان هذا خطأ في حينه، وهو خطأ أكبر اليوم.

إن الجدار الذي تصور أناس كثيرون أنه كان يفصل البلدان الغنية عن البلدان الفقيرة انهار في الحادي عشر من سبتمبر قبل عامين.

إننا مرتبطون من وجوه عديدة جدا: ليس بالتجارة والتمويل وحسب، ولكن بالهجرة والبيئة والمرض والمخدرات والجريمة والصراع، و– نعم – بالإرهاب. إننا مرتبطون – أغنياء وفقراء على حد سواء – برغبة مشتركة في ترك عالم أفضل لأطفالنا. وإدراك أننا لو فشلنا في جزئنا من العالم، فإن باقي العالم يصبح معرضا للفشل. وهذا هو المعنى الحقيقي للعولمة.

ونحن نعرف أن الانتخابات تُكسب وتُخسر بسبب القضايا المحلية. ولكن القضايا العالمية – وخاصة الفقر – هي التي ستشكل العالم الذي يعيش فيه

أطفالنا. ويجب على الزعماء شرح الحجج المؤيدة للتنمية. إنها قضية محلية وكذلك قضية عالمية.

إن اكتساب معرفة بالبلدان والثقافات الأخرى - واحترام قيمها وتطلعاتها - مسألة إلزامية. ويجب علينا أن نعرف أطفالنا ببقية العالم. إن الشباب الذين التقيت بهم في باريس يعيشون كمواطنين عالميين. وهم مرتبطون بثقافتهم، ولكنهم يحترمون الآخرين.

وكذلك الحال بالنسبة لشباب دبي. فيوم الأحد الماضي، عقد البنك مؤتمرا في كلية البنات هنا. واتصلنا عن طريق مكالمة هاتفية جماعية بالفيديو بطالبات شبابات في أفغانستان وإثيوبيا والأردن وتركيا وأوغندا والولايات المتحدة واليمن. وسألنا هؤلاء الشابات ما هي القضايا التي يرغبن في مناقشتها. فقلن تعليم البنات، واحترام الثقافات والديانات المختلفة، والنماذج النمطية، والأحلام، والمساواة بين الجنسين، والأخلاقيات، والفن، والوحدة من خلال التنوع.

كان هذا رأي الطالبات الشابات هنا في دبي. إنهن مواطنات عالميات. ويمكن لدبي أن تفخر بهن بشدة، مثلما أنا فخور.

وبوسعنا أن نشعر بالتشجيع لأن استطلاعا للآراء أجريناه في وقت سابق من هذا العام أشار إلى أن أناسا كثيرين في مختلف أنحاء العالم يرون الصلة بين الفقر وبين الاستقرار. وفي بعض الحالات، يرونها أوضح كثيرا مما يراها زعمائهم.

سيدي الرئيس، لقد أشرت إلى الكيفية التي يمكن بها للبلدان أن ترقى إلى مستوى مسؤولياتها. وهذا أيضا ما يجب على مؤسسات التنمية.

معا - بالعمل مع الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص - ساندنا البلدان النامية في تحقيق إنجازاتها على مدى الأربعين عاما الماضية: زيادة متوسط العمر المتوقع ٢٠ عاما وتخفيض معدل الأمية بنسبة النصف.

ولكن الآن، ولم تتبق سوى فترة قصيرة مدتها ١٢ عاما فقط على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، يجب على المنظمات المتعددة والثنائية الأطراف أن ترفع من مستوى جهودها.

وهذا يعني الابتعاد عن المشروعات الفردية - التي نسميها في البنك مشروعات "الشعور بالرضا" - والسعي إلى تحقيق النتائج على نطاق واسع - ليس في بضع قرى وإنما في ٥٠ أو ٥٠٠ قرية - أو ٥٠٠٠.

وإذ أتحدث نيابة عن مجموعة البنك، فإننا نلقي نظرة متفحصة على الكيفية التي يمكن بها أن نعمل على نحو أفضل - كيف يمكن توسيع نطاق البرامج الناجحة.

لدينا الآن أكثر من ٢٥٠٠ موظف في الميدان - ليكونوا أقرب إلى المتعاملين معنا. ونزيد من سرعة إعداد المشروعات. وقد ارتفعت معدلات نجاح المشروعات التي نديرها - من ٧١ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٨٥ في المائة في السنة الماضية. وأداء السياسات ونظام الإدارة العامة يمثلان الآن أولوية في حوارنا مع البلدان.

ونبذل جهودا قوية بشأن مرض الإيدز والتعليم والمياه، ونوسع نطاق جهودنا في مجال البنية الأساسية الرئيسية. وبالعامل مع صندوق النقد الدولي وشركائنا في مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، نقدم حوالي ٥٢ بليون دولار لتخفيف أعباء ديون ٢٧ بلدا منخفض الدخل. ونواصل تلبية احتياجات البلدان المتوسطة الدخل، حيث يعيش كثيرون من فقراء العالم.

ونعبيء التكنولوجيا، حيث لدينا أكثر من ١٠٠ من مكاتبنا متصلة من خلال الأقمار الصناعية. ونجري ١٥٠٠ مكالمة هاتفية جماعية عن طريق الفيديو كل شهر ونصل إلى أكثر من ٦٠ بلدا كل يوم. وبوابة التنمية تضم حوالي ١٠٠ شريك يساعدون في بناء القدرات وتوفر قاعدة معلومات لمجتمع التنمية بأسره.

ونحن في طريقنا لإدخال "بطاقة المتعاملين" الجديدة التي تتيح لواعبي السياسات وقادة الفرق نفس المعلومات الموضوعة على الإنترنت التي نستخدمها نحن لإدارة المشروعات، وتوفير المعلومات المالية، وإجراء البحوث على أساس سري. إنها أداة قوية للتنفيذ، وأهم من كل شيء، للشفافية.

والمؤسسات الأخرى الأعضاء في أسرة مجموعة البنك تحقق هي الأخرى تقدما:

- تشجع مؤسسة التمويل الدولية استثمار القطاع الخاص في مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم - بما في ذلك في أفريقيا - وتدخل مناهج جديدة مثل التبادل التجاري في انبعاثات الكربون.

- تواصل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار زيادة تركيزها على البلدان المنخفضة الدخل – فقد كان أكثر من نصف ضماناتها في السنة الماضية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

في استطلاع الآراء الذي ذكرته آنفاً، قال الناس إنهم يعتبرون البنك أكثر توجهاً نحو خدمة المتعاملين معه، وأكثر فعالية، وأكثر صلة. ولكنهم نهبونا إلى ضرورة مواصلة الجهود لكي نكون أقل بيروقراطية وأكثر مرونة – وأن نحقق نتائج أكثر. ونحن نأخذ هذه الملاحظات التقييمية على محمل الجد.

في الربيع القادم، سنشارك مع الحكومة الصينية في رعاية مؤتمر في شنغهاي بشأن كيفية تعزيز جهود تخفيض أعداد الفقراء: كيفية توسيع نطاق البرامج الناجحة؛ كيفية تمكين الفقراء من أن يكونوا قوة رئيسية للتغيير وليس هدفاً للإحسان؛ كيفية إدارة البرامج بمرور الوقت لتحقيق نتائج تحدث بالفعل فرقا حقيقياً. وآمل في أن ينضم إلينا كثيرون منكم في شنغهاي.

إن الارتفاع بجهودنا إلى مستوى أعلى هو التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي. إنه التحدي الذي يواجه البنك – وفريقنا الممتاز مصمم على أن يفعل ذلك.

وقت العمل

سيدي الرئيس: لقد حان الوقت لإلقاء نظرة موضوعية متفحصة على المستقبل. إن عالمنا ليس متوازناً. فعدد أقل من اللازم يتحكم في أكثر من اللازم، وعدد أكبر من اللازم ليس لديهم الكثير الذي يأملون فيه – قدر أكبر من اللازم من الاضطراب، وعدد أكبر من اللازم من الحروب، وقدر أكبر من اللازم من المعاناة.

إن العوامل الديموغرافية للمستقبل تشير إلى اختلال متزايد في التوازن بين الناس والموارد والبيئة. وإذا عملنا معاً الآن، فيمكننا أن نغير العالم إلى الأفضل. وإذا لم نفعل، فسنترك عدداً أكبر من المشاكل العويصة لأطفالنا.

يجب علينا أن نعيد التوازن لعالمنا لنمنح كل شخص الفرصة في حياة آمنة – مع حق التعبير: حقوق متساوية للمرأة، حقوق للمعوقين والمحرومين، الحق في بيئة نظيفة، الحق في التعلم، الحق في التنمية.

هذه ليست أهدافا غريبة. فكلنا نريد نفس الشيء، أغنياء وفقراء على حد سواء. وليس هناك وقت أفضل من الآن للانضمام إلى جهد مشترك لخلق عالم أفضل.

وأنتم زعماء العالم الذين ستُحدثون هذا. إن التأخير عمل طائش. إن هذا هو وقت الشجاعة والعمل – وقت رؤية جديدة للمستقبل.

سيدي الرئيس، إنني لا أتحدث كحالكم أو فيلسوف. فأنا، مثلكم جميعا، عندي أسرة وأقلق على مستقبلها. إن لدينا الموارد لكي نحدث فرقا. ونحن نعرف كيف نحدث فرقا. ولدينا الشجاعة لكي نحدث فرقا. ويجب علينا الآن أن نعمل لنحدث فرقا.

إننا جميعا نشاطر عالما واحدا. ولقد حان الوقت لاستعادة التوازن للطريقة التي نستخدمه بها. فلنتحرك قدما لمكافحة الفقر، وإقامة العدالة، وضمان السلام للجيل القادم.

فلنستجب للشباب من باريس وللطالبات في دبي، حتى يمكنهم أن يثقوا بنا. يجب أن نعمل اليوم – هنا – في دبي.



THE WORLD BANK

1818 H Street, N.W.
Washington, D.C. 20433 U.S.A
Telephone: 202-473-1000
Facsimile: 202-477-6391
Internet: www.worldbank.org
E-mail: feedback@worldbank.org